

كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالاي نيئتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٧/اتحادية/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندى وعبود التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو الّتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي/ حسين علي حسين – وكيله المحاميان مهند محمود وحيدر محمود .
المدعى عليها / ابتهاج عبد الكاظم شنان .

الادعاء

ادعى وكيل المدعى ان المدعى عليها أقامت الدعوى المرقمة (٢٠١٢/ش/٥٠٥) تطالب بالتعويض عن الطلاق التصفي ونفقة العدة نتيجة إيقاع موكلهما الطلاق عليها ولان المادة (٣٩) من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والدستور العراقي ولا يجوز تشريع قانون يتعارض مع ثوابت الشريعة الإسلامية والذي جعل الطلاق بيد الرجل ولا يتحمل أي تبعات مالية سوى ما أقرته الشريعة المذكورة. فقد طلب الفصل في شرعية المادة (٣٩) من قانون الأحوال الشخصية وتحميلها المصاريف وأتعاب المحاماة . وقد دعت المحكمة الطرفين فلم يحضر المدعي ولا المدعى عليها أو من يمثلهما وقررت المحكمة إجراء المرافعة بحقهما غيابياً استناداً الى المادة (١١) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وقررت ختام المرافعة وافهم القرار علناً .

القرار

لدى التدقيق والمداونة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعي أقام الدعوى بواسطة محكمة الأحوال الشخصية في السماوة طالباً من هذه المحكمة الفصل في شرعية المادة (٣٩) من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ وقدم دفعه أمام محكمة الأحوال الشخصية في السماوة في الدعوى التي أقامتها ضده مطلقته (ابتهاج عبد الكاظم شنان) لمطالبته بالتعويض عن الطلاق التصفي بداعي مخالفة نص المادة المذكورة للدستور وان محكمة الأحوال الشخصية كلفته بتقديم دعوى طعن الى المحكمة الاتحادية العليا . فقدم


كو^٧ ماري عيراق
داد كاي بالأي نيتتبحادي

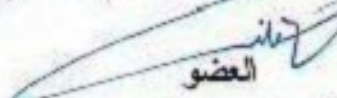


جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٤٧/اتحادية/٢٠١٢

وكيل المدعي الدعوى في الجلسة المؤرخة ٢٠١٢/٣/٥ وطلب إرسالها الى المحكمة الاتحادية العليا وان محكمة الأحوال الشخصية في السماوة قبلت الدفع وأحالت الدعوى الى المحكمة الاتحادية العليا وقررت جعل الدعوى الشرعية مستأخرة الى نتيجة الفصل في شرعية المادة المذكورة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وبعد ان استوفت الرسم عنها . ولدى تدقيق الدعوى شكلاً وجدت المحكمة الاتحادية العليا ان المادة (٢٠) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا تنص على (تقدم الدعوى والطلبات الى المحكمة بواسطة محام ذي صلاحية مطلقة وبلوائح مطبوعة ولا تقبل بخط اليد) . وحيث ان وكيل المدعي قدم دعواه الى المحكمة الاتحادية العليا بواسطة محكمة الأحوال الشخصية خلافاً للشكلية التي نصت عليها المادة المذكورة وان المحكمة لم تراخ ذلك بقبولها الدعوى واستيفاء الرسم عنها وبناء عليه ولتخلف الشكلية في الدعوى فقد أصبحت الدعوى غير مقبولة شكلاً . كما ان الدعوى وجهت ضد مطلقة المدعي (ابتهال عبد الكاظم شنان) في حين أنها لاتصلح خصماً في دعوى عدم دستورية المادة (٣٩) المشار إليها لأنها لا تدخل لها في تشريع المادة المطعون بعدم دستورتها ولان المادة (٤) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ اشترطت في المدعي عليه لكي تصح خصوصته ان يترتب على أقراره حكم بتقدير صدور أقرار منه وان يكون محكوماً أو منزماً بشيء على تقدير ثبوت الدعوى . لذلك فالدعوى واجبة الرد شكلاً من هذه الناحية ايضاً . وعليه قرر الحكم برد دعوى المدعي وتحميله المصاريف و صدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/١٠/٢


الرئيس
مدحت المحمود

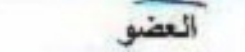

العضو
فاروق محمد السامي



العضو
جعفر تافيق حسين

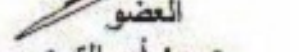

العضو
أكرم طه محمد


العضو
أكرم أحمد بياض


العضو
محمد صائب النقشبندى


العضو
عبود صالح التميمي


العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس


العضو
حسين أبو النمن